مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية
اسم الكاتب: م.د. عيسى اسماعيل عطية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6926
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية

المدرس الدكتور
عيسى اسماعيل عطية(*)

المقدمة

لم يعد احتلال دولة من قبل دولة اخرى، حدثا عاديا مع دخول العالم الالفية الثالثة، فقبل منتصف القرن الماضي وبعده تخلصت اغلب دول العالم من الاستعمار الاستيطاني ودخلت في مرحلة التحرر من اثار الاستعمار وبناء الدولة الوطنية، بيد ان هذا حدث عندما احتلت الولايات المتحدة العراق عام (٢٠٠٣) ومن قبله افغانستان عام (٢٠٠١)، تحت ذرائع تلتقي هنا وتفترق هناك ولكن الامر و قدر تعلقه بالعراق، كان عدوانا واحتلالا، لاغطاء شرعيا وقانونيا له، فلم تكن لدى العراق اسلحة دمار شامل ولا صلة له بالقاعدة.

هذا الاحتلال، كان حدثا خطيرا في حياة العراق والامتين العربية والاسلامية والمنطقة والعالم.فالعراق ليس بلدا صغيرا وهامشيا ولا تأثيرله ،بل هو للعرب الحارس لبوابتهم الشرقية وعمقهم الاستراتيجي والمدافع عن حقوقهم على الارض وفي المحافل الدولية وللمسلمين هو المنافح عن حقوقهم ومقدساتهم وقد دفع ابناؤه اثمانا غالية وباهضة التكاليف في سبيل الدفاع عن العروبة والاسلام .وكما هو العراق مهم للعرب والمسلمين هو مهم للعالم ،فهو يتمتع بموقع جيوستراتيجي لانظير له، ففضلا على انه يطفو فوق بحيرة من النفط إذ يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم، فان العراق بقوس النفط الممتد من الخليج العربي الى بحر قزوين، ويقع العراق على حدود حلف شمال الاطلسي من الناحية الجيو بوليتيكية وعلى خط امتداده نحو الخليج العربي.

اهمية العراق هذه ،جعلت ما يجري فيه يكتسب اهمية قصوى، ليس لأبنائه فحسب ، بل للعرب والمنطقة والعالم، لاسيما للدول والقوى ذات المصالح الجيوستراتيجية في هذه المنطقة.

ولما كان الاحتلال قد قلب الامور رأسا على عقب ،وفقد العراق سيادته، وتم تدمير مؤسسات الدولة وحلت سلطات الاحتلال الجيش والاجهزة الامنية ووزارة الاعلام واعيد العراق الى ماقبل الدولة، صار لزاما على العراقيين العمل على تحرير بلدهم واعادة بناء دولتهم والامساك بزمام

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

امورهم، وهنا ،ومنذ البدء ،ظهر انقسام سياسي واضح حول حاضر العراق ومستقبله، بين طرفين سياسيين رئيسين :الاول يتمثل في اطراف العملية السياسية القائمة منذ قيام مجلس الحكم وحتى يومنا هذا والتي لا ترى سبيلا لحكم العراق سوى سبيلها والطرف الثاني يتمثل في المعارضين للعملية السياسية القائمة وهذا الطرف يضم المعارضة السياسية والمقاومة للاحتلال.

هذا الانقسام السياسي اوجد صراعا بين الطرفين وسط اتهامات تطلقها الحكومة للمعارضة بالعلاقة مع الارهاب ومع هذا الطرف الاقليمي او ذاك،في حين ان المعارضة وبما فيها المقاومة تنفي عن نفسها هذه التهمة وتتهم الحكومة واطراف العملية السياسية بمناصرة الاحتلال وان سياستها ادت الى اضعاف العراق وجعله ساحة مفتوحة للاطماع الاجنبية سواء الاقليمية منها ام الدولية بحيث اصبح العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه.

وسط هذا الانقسام السياسي والصراع والاتهامات المتبادلة،ومايلقيه هذا الامر من اثار على الاوضاع الداخلية في البلاد وعلى علاقات العراق الخارجية،تطرح المصالحة الوطنية ، التي هي مصالحة سياسية في حقيقتها وجوهرها،تطرح نفسها كضرورة ملحة للاتفاق على مشروع وطني لانهاء الاحتلال ودوامة العنف والاتجاه نحو بناء الدولة على اسس وطنية سليمة تنطلق من انتماء العراق الى محيطه العربي والاسلامي وان يكون للعراق دوره الذي يتناسب مع امكاناته الحقيقية واهميته الجيوستراتيجية الامر الذي سيؤدي وكما سيوضح هذا البحث الى تفعيل سياسة العراق الخارجية.

لهذا فإن هذا البحث يقوم ، على فرضية مفادها، ان المصالحة الوطنية الحقيقية يمكن ان تؤدي دورا مهما في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ذلك ان العراق تعرض الى غزو واحتلال اجنبي نجم عنه الاطاحة بنظامه السياسي الذي كان قائماً قبل الغزو عام ٢٠٠٣ وقامت القوة المحتلة وهي الولايات المتحدة الاميركية، على نحو رئيس، بتدمير وحل مؤسسات الدولة كافة ولاسيما العسكرية والامنية واعادت العراق الى ماقبل الدولة بكل مايمكن ان ينجم عن ذلك من تداعيات ، حيث تكون البلاد مهيأة لصعود قيم القبيلة والطائفة والنزعات العرقية والاثنية ، فضلا عن تسريح الملايين من العمل الامر الذي اوجد اوضاعاً غير مسبوقة في بلد يعيش في بيئة اقليمية تتسم بضعف الاستقرار.

ان المصالحة الوطنية الحقيقية ستؤدي الى توسيع المشاركة في بناء القرار الوطني على الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ومن ثم اعادة بناء دولة العراق ليستعيد دوره في محيطه العربي والاقليمي.

ولما كان تفعيل السياسة الخارجية يعتمد على قوة الدولة وبنائها الداخلي، وان السياسة الخارجية

هي انعكاس للقوة على الارض فأن المصالحة الوطنية وتوسيع المشاركة السياسية واستعادة العراق مكانته، سيؤدي دورً بناءاً في تفعيل السياسة الخارجية العراقية.

ولاغراض البحث في هذا الموضوع فقد تم تقسيمه على:

- مقدمة ومبحثين وخاتمة .
- المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقته بالوحدة الوطنية .
- المبحث الثاني: المصالحة الوطنية ضرورة لسياسة خارجية عراقية فاعلة.

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالوحدة الوطنية:

ان تعريف السياسة الخارجية وتحديد طبيعتها ، امرمختلف عليه بين الباحثين، ذلك انه يعكس دلالات مختلفة تبعا لاختلاف الباحثين. ويصنف (chsmhittick) تعاريف السياسة الخارجية على النحو الاتي [1]:

النوع الاول: يشيرالى مجموعة المبادئ والقيم التي يرنو صانعو القرار الى انجازها.

النوع الثاني: يعكس خطط السياسة الخارجية التي يقررها صانع القرارلتحقيق المبادئ او القيم العامة .

اما النوع الثالث: فانه ينطلق من الافعال السياسية الخارجية التي يقصد بها ترجمة هذه الخطط (اي قرارات السياسة الخارجية) الى واقع ملموس للرد على الحوادث او على عمليات سياسة خارجية معينة.

ويعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بانها(ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، اي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود) [2].

من هذا التعريف نستطيع ان نستنتج ان السياسة الخارجية هي قرارات وافعال. فهي قرارات، لانها جزء من النشاط الحكومي الموجه الى الخارج ، وافعال، لانها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، فالسياسة الخارجية ما هي الا مبادئ وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة.

---

[1] فكرت نامق عبد الفتاح ،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣ – ١٩٥٨)، دار الرشيد للنشر ، بغداد، ١٩٨١ ، ص ١٧.

[2] مارسيل ميرل ، السياسة الخارجية ، ترجمة : خضر خضر ، جريس برس ، سلسلة افاق دولية ، بلا سنة ، ص ٣ . نقلا عن :

– سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط٢، دار وائل للنشر ،عمان ، ٢٠٠٤، ص ١٥ .

تتضمن السياسة الخارجية اذن، الافعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى. وان الفعل مقيد من قبل الاوضاع المدركة لصالح ما يسعى صانع القرار الى تحقيقه، مثل الاوضاع الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والهيكل السياسي والثقافة والتقاليد والموقف الاستراتيجي والعسكري. ولكن الفعل يتخذ بالاشارة الى دور الاجهزة الاخرى المشابهة والتي تعمل على المسرح الدولي وهو مقيد بها. ان العناصر تتفاعل مع بعضها في البيئة. وان من ضمن مقيدات صناع القرار هي الاوضاع الداخلية والخارجية التي يتاثرون بها عند اختيار الوسائل المناسبة في بعض القضايا الخاصة. وان الخيارات تتاثر ايضا بالاجراءات والعمليات التي يتم خلالها تحديد الخيارات [٣].

وتصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الاجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عملية تتكون عادة، من سياقات طويلة تشترك فيها اجهزة متعددة تاتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية. ويتفاوت تاثير ذلك حسب طبيعة الانظمة السياسية، الا ان للسلطة التنفيذية دوراً رئيساً في صنع السياسة الخارجية على نحو عام، ولكنه، دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي. اذ ان السلطة التنفيذية في ظل الانظمة الديمقراطية لاتستطيع العمل الا وفق رقابة السلطة التشريعية [٤] وعلى العكس منه في الانظمة غير الديمقراطية.

ان السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية. وان على كل دولة ان تختار ما ينبغي عليها ان تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي اطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وان الاخفاق في هذا القرار يؤثر على مصالحها الحيوية ومن ثم ، فإن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس في العملية التي تترجم بها الدولة اهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الاهداف والحفاظ على هذه المصالح.

ان الظاهرة السياسية ، نمط جوهري من انماط الوجود الجماعي . وهي متعددة الاشكال والوجوه، وتنحصرالنشاطات كلها في اتجاهين رئيسين متميزين [٥]:

السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . غير ان هذا التمايز ،ان صح على الصعيد النظري ، او التصوري ، فانه غير ممكن على صعيد التطبيق والفعل ، فالدولة ، من حيث هي مفهوم عقلي

---

[٣] المصدر نفسه ، ص ص ١٥ -١٦ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٦ .

[٥] بشأن التلازم بين السياستين الخارجية والداخلية انظرمثلا:

-محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٣) ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،شتاء ٢٠٠٧ ،ص ص٥٩-٧٦.

تندرج تحته نواحي الحياة السياسية ومرتكزاتها المختلفة في المجتمع ، تشكل موضوعا لعلم السياسة ،يتم عنده تمييزالعناصر والمقومات التي يتركب منها ويقوم عليها ، حسب مستويات البحث العلمي ومناهجه واهدافه . اما بوصفها وجودا واقعيا نوعيا لمجتمع ينمو ويتطور في اطار زماني ومكاني معين ، فتمثل الدولة ، وحدة سياسية مستقلة عن غيرها من حيث تركيبها واحوال نشاتها وتبلور هويتها ،وتشكل الحيزالطبيعي لمجالات النشاط السياسي المختلفة التي تتداخل مع بعضها البعض بشكل يؤثر كل مجال على المجالات الاخرى وبطريقة مباشرة ، فتتأمن بذلك وحدة الحياة السياسية واستمراريتها[٦]. هذا يعني، ان الاوضاع الداخلية في حياة الدولة وسياستها الداخلية- بنواحيها واختصاصاتها المختلفة – تؤثر،على نحو مباشر ، على السياسة الخارجية وعلى وضع الدولة ازاء الدول الاخرى والعكس صحيح .

لهذا ،فان عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ،تشتمل على عدد من العناصر الرئيسة التي يمكن ايجازها على النحو الاتي[٧]:

١. البيئة الخارجية بكل ابعادها وحقائقها وضغوطاتها ومؤثراتها، وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها. فالبيئة الخارجية تفتح امكانات معينة للتصرف، بينما تضع قيودا على بعض امكانات التصرف الاخرى البديلة. وفي اطار هذه النقطة بالذات نجد ان هناك من امثال هارولد سبراوت Sporout من يحاول ان يفرق بين شكلين محددين للبيئة الخارجية وهما البيئة السيكولوجية (Psychological environment)، وهي تتحدد في نطاق الاتجاهات والتصورات الخاصة بواضع قرارات السياسة الخارجية، والبيئة الحركية (operational environment) وهي البيئة الفعلية التي تنفذ فيها هذه القرارات. وقد تختلف البيئة السيكولوجية عن البيئة الحركية كما قد تتفق معها، ومعيار الاختلاف او الاتفاق يرتبط في اخر المطاف ، بمدى دقة التصورات لدى واضعي القرارات وبمدى اتصالها بالواقع.

---

[٦] حول العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية والدولة انظر:

-عبدالعزيز السعيد(واخرون)،النظام العالمي الجديد الحاظر والمستقبل،ترجمة:نافع ايوب لبس،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩،ص ص ٣٥-٤٥.

-جاك دونديو دوفابر، الدولة، ترجمة:سموحي فوق العادة، ط٢ ،منشورات عويدات، بيروت-باريس،١٩٨٢،ص ص٦-١٥.

-جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة،بيروت،بلا سنة،ص ص٣٠- ٤٤ .

[٧] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ص ٣٧٤-٣٧٧.

وعلى نحوعام، فانه كلما زاد ضغط البيئة قلت امكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة امام الاجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف ومن ثم تتسع مجالات الاختيار.

٢- البيئة الداخلية للقرار: وتتكون من الاوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والاحزاب السياسية، وغير ذلك، فالاوضاع الاجتماعية قد تضغط على واضع القرارات الخارجية بطريقة يصعب معها ان يتخلص منها او يتغاضى عنها.

وبالمثل فان طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطياً او غير ديمقراطي قد تؤثر هي الاخرى في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية. فالانظمة السياسية الديمقراطية تلقى بضغوط على اجهزة وضع القرارات الخارجية على نحو لا يحدث في ظل الانظمة غير الديمقراطية ، ويمكن القول ان مصدر هذه الضغوط هي الية عمل المؤسسات في الحكومة ووزارة الخارجية ، فهذه المؤسسات تمنع صانع القرار من الانفراد بسلطة اتخاذ القرار السياسي الخارجي، او تحد منه . كما ان السمة الديمقراطية للنظام السياسي توسع مجال المشاركة سواء بالخبرة او الرأى او المشورة عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الخارجي ، وعلى نحو يصعب معه تصوره في حالة الانظمة غير الديمقراطية التي تعمل على تركيز هذه العملية وحصرها في اضيق نطاق ممكن، بمعنى اخر حصرها بصانع القرار والاشخاص المحيطين به.

فضلا عن، ان الجماعات غير الحكومية وجماعات المصالح والاحزاب السياسية تشكل هي الاخرى مراكز قوة ضاغطة على اجهزة وضع القرارات الخارجية. وبمقدار هذه الضغوط وتفاعلاتها المتبادلة وما يتولد عنها من اتجاهات تتحدد بعض معالم البيئة الداخلية التي تمثل عنصرا مهما من عناصر الجو العام الذي يتخذ القرار في اطاره.

٣. يتأثر صناع السياسة الخارجية بمجموعة من القيم والمعتقدات التي تضغط على تفكيرهم وسلوكهم في هذا الاتجاه او ذاك، تبعا للتفاوت في طبيعة المصادر التي تستمد منها هذه القيم والمعتقدات.وتتأثر السياسة الخارجية بشخصية صانع القراروالقيم والمعتقدات التي تعتنقها الدولة.

٤. القدرات القومية المتاحة للدولة متخذة هذه القرارات الخارجية والتي تستطيع بها ان تساند تنفيذ نمط معين من انماط القرارات او السياسات في مواجهة ردود الفعل الدولية المضادة، ولا يخفى ان اتساع قاعدة الموارد يوسع من نطاق الاختيار ويوفر فرصا افضل لتنفيذ هذه القرارات.

وتقييم القدرات وتحديد دورها مسؤولية ذات شقين [٨]:

أ. فالتقييم يجب ان يتم بصورة موضوعية بعيدة عن التحيز الذي قد يوفر انطباعات خاطئة والتي لا بد وان تبنى عليها تقديرات خاطئة ومن ثم قرارات خاطئة تضر بالمصالح القومية للدولة وذلك في المواقف التي تتعامل معها من خلال تلك القرارات.

ب. ضرورة ان يتوفر تصور دقيق عن الكيفية التي سيتم بها تحريك هذه القدرات القومية في الموقف وعلى النحو الذي يجعل القرار الخارجي قادرا على تحقيق اهدافه المقررة.

٥.الضغط الناتج عن الحاجة الى اتخاذ قرار بشأن موضوع معين اذ بدون هذا الضغط تنتفي الحاجة الى اتخاذ القرار اصلا. والضغط قد يكون نابعا من الارتباط بهدف معين، وبمدى الاصرار على الوصول الى هذا الهدف في الواقع المادي، تتحدد قوة الحافز على اتخاذ القرار الذي يمكنه اكثر من غيره ان يستجيب لدواعي ذلك الهدف.

كما ان الضغط لاتخاذ القرار قد يكون مرتبطا بتوقعات الرأي العام وبالحاح البيئة الداخلية عليه. وبمقدار احساس اجهزة وضع القرارات الخارجية بهذا الضغط وانفعالها به او تفاعلها معه، تكون الرغبة في اتخاذ القرار او لا تكون فضلا على قوة الضغوط العاطفية والانفعالية التي تتولد في جو البيئة العامة للقرار والتي تؤثر فيه من هذه الناحية او اوتلك.

٦. الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تمت في اطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وايضاً من حيث مدى تعقد الاجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الاتصال والتعامل فيها، فالشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرارات بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.

بهذه المعاني ، فان السياسة الداخلية الناجحة،تعد اول شرط من شروط نجاح السياسة الخارجية. فهناك تلازم بين السياستين الداخلية والخارجية لاية دولة. لهذا فان اهداف السياسة الخارجية لكل دولة، تتحدد من خلال مصلحتها الوطنية المنبثقة من مجمل المؤثرات الداخلية والخارجية، كالعوامل الجغرافية والموارد الاقتصادية والتركيب الاجتماعي والقوة العسكرية والعوامل الدولية المختلفة. واستنادا الى معيار المصلحة الوطنية فأن الدول جميعا تسعى الى تحقيق هدفين [٩]:

١ - حماية امن الدول وبقائها.

---

[٨] المصدر نفسه.

[٩] قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤تموز ١٩٥٨الى ٨شباط١٩٦٣، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

٢ - تعزيز رفاهية الامة والمواطنين.

ولاتخرج اهداف السياسة الخارجية عن هذين الهدفين في مجال تحقيقها خارج حدود القطر، غير ان كلا منهما يضم جوانب شتى. فالهدف الاول (حماية امن الدولة وبقائها) يعني المحافظة على السيادة والاستقلال او وحدة الارض وحماية السكان وتوسيع المشاركة السياسية للنهوض بهذه المهمات والارتفاع بمستوى الوعي الوطني الشامل والتضحية بكل غال ونفيس من اجل ترسيخ دعائم الاستقلال والسيادة الوطنية. اما الهدف الثاني (تعزيز رفاهية الامة والمواطنين) فيعني من ضمن ما يعنيه التقاسم العادل للثروة وتكافؤ الفرص واشباع الحاجات الاساسية للمواطنين، والتقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ونهوض مجتمع مرفه.

واذا كان التعبير عن هذين الهدفين الرئيسين يختلف حسب الظروف الداخلية والخارجية والزمانية والمكانية لانه ليس للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية خصائص الثبات والتغير نفسها، فبعضها ثابت نسبيا كالعوامل الجغرافية والاقتصادية في حين ان البعض الاخر يتغير تبعا لقدرة الدولة على احداث التغيير المطلوب كالقوة الاقتصادية والعسكرية ووحدة الصف الوطني وقوة النظام السياسي او ضعفه فضلا على المتغيرات السريعة [١٠].

وفي هذا الاطار فان الوحدة الوطنية وسعة المشاركة السياسية تعد من العوامل المؤثرة بل الحاسمة في بناء الدولة والتعبيرعن عناصر قوتها.

من هنا، فان البعد السياسي للوحدة الوطنية يشير الى مدى تحقق التفاعل والتلاحم او الاندماج بين النظام السياسي و القيادة السياسية وبين مجموع اعضاء الجماعة الوطنية(عموم الشعب) سواء كان هؤلاء الاعضاء من الاغلبية ام من الاقليات، ذلك ان تحقق مثل هذا التفاعل، امر لابد منه على طريق استكمال مقومات اية وحدة وطنية ناجحة [١١].

وهنا لابد ان نشير الى ان تحقق مثل هذا التفاعل او التلاحم لايمكن ان يتم مالم يسبقه، اقتناع الشعب بشرعية النظام السياسي كجهاز له حق اتخاذ القرار والزام الافراد باحترامها، فكلما اتسعت شرعية النظام، بات من المتوقع، ان تسود فيه قوة القانون التي يخضع الجميع لها.

وعلى العكس من ذلك، فان ضيق ذلك المدى (الشرعية) يقترن عادة بنظرة الى السلطة، من قبل اعضاء الجماعة الوطنية، عموما، على انها اداة تسلط واستغلال.

---

[١٠] المصدر نفسه.

[١١] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ،ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٦٤.

وفي هذا الاطار ، فان تحقق الوحدة الوطنية والاندماج يعني وجود تفاعل مستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكوم بما يقتضيه ذلك من تمتع القيادة بالشرعية السياسية بمعنى رضا وقبول المحكومين لسياسات وقرارت القيادة السياسية، وما يقتضيه ذلك ايضا من قدرة القيادة على ان تكسب احترام وثقة الجماهير بقطاعاتها كافة، بصرف النظر عما يتوفر عليه المجتمع من تعددية عرقية ودينية ولغوية وسياسية، الامر الذي يؤدي الى الاندماج والتعبير عن مفهوم الدولة القومية الحديثة لمواجهة التحديات المصيرية كتلك المتعلقة بالتنمية والامن القومي اذ يتطلب الامر هنا تماسك المجتمع وتكتله لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة[١٢].

ان تحقيق الوحدة الوطنية يفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي وهذا من العوامل الرئيسة المؤثرة فى السياسة الخارجية للدولة.

ان عنصر الاستقرار السياسي وكفاية المؤسسات السياسية والدستورية والتي يتكون منها النظام السياسي للدولة ، هو عنصر ايجابي من عناصر القوة القومية للدولة اما كثرة التغيرات والتقلبات وضعف المشاركة السياسية مثلما يحدث في بعض دول العالم، فانه يؤدي الى ارباك الاجهزة السياسية والدبلوماسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسيء الى الكيفية التي تعمل بها وتحرمها من الاستقرار الضروري لوضع سياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية كما ان عدم الاستقرار السياسي يلحق الضرر بثقة الدول الاخرى في الدولة التي تعاني من هذه الظاهرة ويجعلها تحجم عن الدخول معها في اتفاقات تخص مصالحها المشتركة .ويرتبط بهذا العامل، الاعتبار الاخر المتعلق بدرجة الوحدة الوطنية ومدى التجانس في اتجاهات الرأي العام، لانه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والايديولوجية ادى ذلك الى استنزاف جهود الدولة في صراعات جانبية واضعافها في مواجهة الدول الخارجية. وابلغ مثال على ذلك فرنسا قبل ديغول وبعده،فقد ادى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به فرنسا ابان حكم ديغول الى الارتفاع بمكانتها الدولية على نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله الى الحكم[١٣].

على صعيد اخر، وفي اطار التلازم بين السياستين الداخلية والخارجية، هناك ابعاد مختلفة اساسها العمل من اجل الصالح العام، يسهم كل منها وان الى حد ما في الاقل، في تفعيل السياسة

[١٢] المصدر نفسه ، ص ص ٦٤ - ٦٥.

[١٣] محمد نصر المهنا، تطور السياسات العالمية والاستراتيجية القومية، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،٢٠٠٧ ،ص ص ٢١٨-٢١٩.

الخارجية للدولة وتصب نتائجها في اطار موضوع دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية ، الذي نحن بصدده ، من ابرزها مایاتي [١٤]:

١. العمل من اجل الصالح العام للمواطنين كافراد، ان التسويغ الاكثر استخداماً في اي دولة تاخذ بالفكر السياسي الغربي، هو انها توفر مقابل احتكار القوة في المجتمع، الامن الداخلي والامن الخارجي، وينظر الى البيئة او الوسط او المحيط السياسي للدولة والذي يتسم بالفوضى على انه يشكل مصدر خطر ا ومن ثم فان الامن القومي من حيث كونه حماية للدولة اولا فهو ضمنا حماية للافراد والمعتقدات، والملكية، هو احد الاهتمامات الرئيسة في اغلب السياسات الخارجية وفضلا على ذلك، فإنه، في الازمنة الحديثة، اصبح المواطنون يتوقعون انه يجب على الدولة ان تعمل الى جانب حمايتهم من الاذى على رفع مستوى رفاهيتهم ومردودهم ومن ثم فإن السياسات الخارجية المعاصرة ليست بالضرورة اقل اهتماماً بالنمو الاقتصادي من كونها تحافظ تقليديا، على الامن العسكري [١٥].

٢. الاهتمام بقوى الضغط المختلفة في النظام السياسي و المجتمع فالدولة تكون مسؤولة عن التحديد الرسمي للقيم علما انه توجد في المجتمعات القومية كلها مجموعات ذات مصالح معينة تحاول ان تؤثر في هذه العملية لتجعلها تسير في اتجاهات مفضلة لديها. والسياسة الخارجية هي احد اهداف هذه المجموعات شانها شان السياسة الداخلية، ولاسيما اذا كان الامر يتعلق بقضايا التجارة والجوانب الاقتصادية الاخرى، وهناك قضايا مثل حقوق الانسان، والبيئة تؤدي، دورا مهما لارتباطها المباشر بحياة الشعوب لذلك نرى ان هناك جماعات نشيطة في هذه المجالات، مدافعة عن البيئة كالسلام الاخضر، و عن حقوق الانسان كمنظمة العفو الدولية وغيرها.

٣. العمل من اجل المجتمع، على نطاق واسع. فقد كان ولايزال القادة، في الولايات المتحدة الاميركية مثلا، يتكلمون غالباً، وعلى نحو يتسم بالقوة عن المحافظة على طريقة الحياة الاميركية عندما يذهبون للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم تحت ذرائع شتى، كما ان دولاً اخرى كثيرة تستخدم مفاهيم مماثلة في تسويغ بعض مبادرات السياسة الخارجية. وفي بعض الحالات، يمكن ان يكون للايدولوجية (الدنيوية او الدينية) امر بارز، وفي دول اخرى، فان

---

[١٤] عبد العزيز السعيد (واخرون) ،النظام العالمي الجديد : الحاضر والمستقبل ، ترجمة نافع ايوب لبس ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

[١٥] ولهذا نرى،ان ادارة دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الاميركية، في خطابها الموجه الى الشعب، تربط بين نزوعها الى الهيمنة وتدخلاتها الخارجية ومستوى الرفاهية في بلادها.

اهتمامات معينة، كالهوية الاثنية او المهارات التكنولوجية تكون هي المهمة. وان هذا البعد يلقي الضوء على المدى الذي يمكن فيه للسياسة الخارجية ان تساعد الناس في تحديد الملامح المختلفة للهوية القومية ازاء هويات الاخرين. ولا يرغب اي شعب في ان يشعر بأن مؤسساته الاجتماعية وثقافته تتعرض للهجوم او حتى للحد من قدرتها من قبل الاخرين، ولابد للحكومة ان تدافع عن القيم الملازمة لحياة الشعب الجمعية وان ترفع مستواها ايضا.

٤. دعم عمل الادارة الحكومية لخدمة السياسة الخارجية للدولة على ان لايجير ذلك لخدمة الحزب او الاحزاب السياسية الحاكمة في مواجهة منافسيها المحليين.

5 -العمل من اجل تطورالدولة (بوصفها كيانا سياسيا بين دول اخرى). ونحن نشير هنا الى العوامل المجردة او المطلقة التي تنشا غالبا في النقاش الرسمي المتعلق بالسياسة الخارجية، اي بالسيادة، والمحافظة على الذات والاستقلال. وتلك هي المبادئ الجوهرية لنظام الدولة، ويحق لكل عضو ينتمي لهذا النظام ان يتمتع بالفوائد التي توفرها هذه المبادئ. ومهما يكن من امر. فان النظام يعتمد ايضا على العوامل الداخلية، ويجب ان تقوم كل دولة بحماية سيادتها، واستقلالها، والمحافظة على نفسها. وبما انه لا يوجد سوى عدد قليل من الناس الذين سوف يظلون غير مهتمين اذا اقتنعوا ان سيادة بلادهم معرضة للخطر، فان الحكومات تعمل غالبا على افتعال التهديدات لسيادة البلاد لحشد الشعب لمواجهة خطر خارجي مفترض، ولتكون مبررا لسياساتها المختلفة.

خلاصة الامر يمكن القول، ان السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية وهناك تلازم بين السياستين الداخلية والخارجية، يتخذ ابعادا مختلفة اساسها العمل من اجل الصالح العام سواء تعلق الامر بالحكومة ام بالشعب إذ، يسهم كل منها وان الى حد ما في الاقل، في تفعيل السياسة الخارجية للدولة وتصب نتائجها في اطار موضوع (دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية) الذي نحن بصدده، فتماسك الوحدة الوطنية للدولة يسهم في تقوية الدولة الامر الذي يعطيها فرصا افضل في الحركة في بيئتها الخارجية لاسيما اذا ادركنا أن العلاقات الدولية هي في جوهرها علاقات قوة . وان على كل دولة ان تختار ما ينبغي عليها ان تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي اطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وان الاخفاق في هذا القرار يؤثر على مصالحها الحيوية.ومن ثم فإن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس في العملية التي تترجم بها الدولة اهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الاهداف والحفاظ على هذه المصالح ، وهذا لن يتأتى من دون سياسة داخلية ناجحة تحقق قدرا عاليا من الاجماع الوطني.

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية ضرورة لسياسة خارجية عراقية فاعلة

ان التلازم بين السياستين الداخلية والخارجية ، يعني ان قوة الوضع الداخلي وتماسكه تؤثر تاثيرا فعالا على السياسة الخارجية، وهذا لن يتاتى في ظل الاضطراب والفوضى والتناحر وعدم الاعتراف بالاخر، اي ان وجود مصالحة وطنية ،ضرورة لا مناص من انجازها ،لبناء وضع داخلي قوي يساعد في بناء سياسة خارجية وتفعيلها كما هو الحال الذي يتطلبه الشان العراقي .

وفي هذا الصدد ، سنتطرق في البدء ، الى قضية المصالحة ، لغة واصطلاحا ، وسنجد ان لدلالات المصالحة اللغوية ، الدلالات الاصطلاحية نفسها في اللغة العربية .

المصالحة : لغة :

(صلح) الشئ–صلاحاً: كان نافعا او مناسبا. وصلح – صلاحا: زال عنه الفساد. و(اصلح) الشئ: ازال فساده. واصلح بينهما، او ذات بينهما، او ما بينهما: ازال ما بينهما من عداوة و شقاق. و(صالحه) صافاه. ويقال: صالحه على الشئ: سلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق. و(اصطلح) القوم: زال ما بينهم من خلاف. واصطلح على الامر: تعارفوا عليه واتفقوا. و(تصالحوا): اصطلحوا. والصلح :انهاء الخصومة و – انهاء حالة الحرب [١٦].

المصالحة : اصطلاحا :

هناك من يرى اننا ازاء ثلاثة مفاهيم للمصالحة [١٧]:

١ – المصالحة كفكرة قابلة للاختزال :

تذهب هذه الفكرة إلى أن المصالحة مفهوم معقد وإن كان قابلاً للاختزال، وأن بعض مكوناته الأساسية تشمل عناصر تنضوي تحت سياسة العدالة الانتقالية، مثل العدالة الجنائية، والمصارحة، والتعويضات والإصلاح المؤسسي؛ وعلى ذلك، فإن المجتمع المتصالح هو المجتمع الذي ينشأ عن تحقيق هذه الأهداف.

٢ – المصالحة من منظور التعايش :

إذا ما حصرت الامور في نطاق المفاهيم الاختزالية للمصالحة، فمبقدورنا أن نفكر في المصالحة من منظور الشروط اللازمة للتعايش، بحيث يمكن أن تتجاوز هذه الشروط الحد الأدنى من

[١٦] المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٩،ص ٣٦٨.

[17] Mark Gibney, Rhoda E. Howard-Hassmann, Jean-Marc Coicaud and Niklaus Steiner, The Age of Apology. Facing up to the Past, eds., (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2008

مقتضيات العدالة، إذ تستوجب شيئاً من الأطراف، ألا وهو الاستعداد والقدرة على تبني موقف معين إزاء حياتهم الجماعية.

وقد ورد تعريف أولي لمفهوم المصالحة في وثيقة واسعة التداول عن المصالحة، أصدرها "المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية"، المعروف اختصاراً باسم "إنترناشيونال أيديا"، تحت عنوان (المصالحة في أعقاب الصراع العنيف – دليل موجز) ويقول التعريف[١٨]:

(تعني المصالحة في أبسط صورها إيجاد سبيل للعيش جنباً إلى جنب مع الأعداءالسابقين – ليس بالضرورة محبتهم، أو العفو عنهم، أو نسيان الماضي ، وإنما التعايش معهم، وتحقيق الدرجة اللازمة من التعاون لتقاسم مجتمعنا معهم، كيما ننعم معاً بحياة أفضل من حياتنا منفصلين).

الحقيقة ان هذا التعريف يذهب بالمسألة الى اقصاها وهو قد يذهب الى المجتمعات المنقسمة والتي شهدت صراعات طائفية او عرقية وهو الامر الذي لم يعرفه الشعب العراقي عبر تاريخه اما احداث ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فهي بفعل الاحتلال الاميركي وتندرج في اطار ملفات خارجية يراد تنفيذها في العراق.

وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن الأمر هنا يعتمد إلى حد كبير على تعريف شروط التعايش؛ فالمصالحة تعني من ضمن ما تعنيه : عملية شاملة تضم البحث عن الحقيقة، والعدالة، والعفو، والتعافي، من قبل جميع الاطراف التي قد تكون قد نشبت بينها صراعات لهذه الاسباب او تلك وهكذا .

ان المصالحة تتضمن البحث عن بدائل للانتقام[١٩].

ولا شك أن انتهاج مثل هذا المنحى الفكري له حسناته؛ فإيجاد بديل للانتقام إنجاز لا يستهان به.

٣- (المصالحة والثقة الوطنية):

تكثر الإشارة إلى مفهوم الثقة في المؤلفات والأبحاث المنشورة حول المصالحة، ولعل مرجع ذلك إلى أن هذا المفهوم أخصب من التعايش.

وفيما يتعلق بالثقة الوطنية، فإنه يجدرالاهتمام بالثقة بين المواطنين، وكذلك الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم؛ فكيف عسانا أن نفهم النوع الثاني إن كان لا يمكن اختزال الثقة إلى مجرد اطراد تجريبي، رغم أنها تنطوي على شيء لا يتحقق إلا بين الأفراد، وهو الوعي بالقيم والمعايير المشتركة؟ كلاوس أوفي يسوق التفسير الاتي:

---

[18] **Handbook, David Bloomfield, Teresa Barnes, and Luc Huyse, Reconciliation After Conflict Violent , eds. sStockholm: IDEA, 2003.**

[١٩] **المصدر نفسه.**

إن (الثقة في المؤسسات تعني شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف عن الثقة في جاري؛ إنها تعني معرفة القيم ونمط الحياة المتجسدة في مؤسسة ما، والتسليم بصحتها، ثم اشتقاق افتراض من هذا التسليم مؤداه أن تلك الفكرة تبدو معقولة بالقدر الكافي لعدد كافٍ من الناس بحيث تحفزهم على التأييد الفعلي المستمر للمؤسسة، والالتزام بقواعدها. والمؤسسات الناجحة تولد نوعاً من التقييم الراجع السلبي: فهي تبدو صائبة للأطراف الفاعلة، فتؤيدها تلك الأطراف، وتلتزم بما تنص عليه أوامرها) [٢٠].

إن المصالحة في حدها الأدنى هي حالة تستطيع فيها الاطراف المتصارعة أن تثق في بعضها البعض وكذلك المواطنون؛ وهذا يعني أنهم ملتزمون التزاماً كافياً بالمعايير والقيم التي تحفز مؤسساتهم الحاكمة، وواثقون ثقة كافية في أن من يديرون تلك المؤسسات يفعلون ذلك أيضاً بناء على تلك المعايير والقيم، ومطمئنون اطمئناناً كافياً إلى التزام أبناء وطنهم بالامتثال لهذه المعايير والقيم الأساسية .

ان المصالحة الوطنية في العراق تحتاج الى ان يكون هناك اعتراف بالاخر على المستويات كافة، سواء على مستوى الافراد والجماعات أم على مستوى القوى السياسية دون استثناء ، فالاعتراف بالاخر، هو الركيزة الاساسية لاي حوار فلابد للجميع ان يجلسوا الى طاولة الحوار اذا اريد لأي مصالحة ان تنجح، فاستبعاد احد الاطراف، يعني انه سيكون هناك طرف معارض، لافرصة له للحوار الامر الذي يضطره الى اللجوء ، الى استخدام العنف، فيكون هناك عنف وعنف مضاد ومن ثم اضعاف الامن الداخلي للبلاد او للدولة والذي سيعود بالتأكيد بنتائج سلبية على الدولة، كيانا وشعبا وحكومة الامر الذي يؤدي الى اضعافها وتعريضها لمخاطر شتى بما فيها التدخل الاجنبي الاقليمي والدولي الذي سيجد في الدولة الضعيفة منطقة فراغات ستراتيجية تهئ الفرصة السانحة لملئها كما هو الحال مع العراق بعد الاحتلال. اذ تدخلت القوى الاقليمية والدولية كلا حسب قدرته وحاجته في الساحة العراقية بأشكال مختلفة لتحقيق عدد من الاهداف لعل ابرزها [٢١]:

١-الحصول على موطئ قدم في العراق والتأثير في وضعه الداخلي حاضراً ومستقبلا قدر الاستطاعة واقامة علاقات مع قوى محلية ومنها قوى تشارك في الامساك بزمام السلطة اليوم والتي كان اغلبها يعيش خارج العراق الامر الذي يسهل الاتصال بها فضلا على ما تحقق من علاقات

[20] Mark Warren , Democracy and Trust, , ed. Cambridge: Cambridge University Press, 1999,pp. 70-71.

[٢١] هذا ماتشير اليه الوقائع و ما يفضي اليه التحليل الموضوعي.

وارتباطات لقوى مشاركة في الحكم عندما كانت معارضة للنظام السياسي القائم قبل احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

٢-الاستفادة من الفوضى العارمة التي ضربت البلاد بعد الاحتلال والتبديد الذي تعرضت اليه الثروات العراقية الكبيرة في مرحلة اتسمت بصعود غير مسبوق لاسعار النفط ،اذ تعرض النفط العراقي الى السرقة فضلا على انه لم يخضع لعادات تشرف عليها الدولة وانما خضع في جزء كبير من تصديره الى قوى مختلفة محلية واقليمية ودولية.

٣- تعظيم المكاسب داخل العراق على حساب القوى الدولية المنافسة ولذلك رأينا مباحثات اميركية ايرانية عقدت داخل العراق للبحث في الشأن العراقي كما ان هناك اتهامات حكومية عراقية للدول المجاورة للعراق بالتدخل بالشان العراقي، وهناك قصف تركي وايراني للاراضي العراقية بين اوان واخر،وهناك مباحثات تعقد في هذه العاصمة او تلك لدول الجوار العراقي ومصر للبحث في الشأن العراقي، الامر الذي يعني ان العراق خاضع للتدويل وان وضعه واهن على نحو لم يحصل منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة مطلع العقد الثالث من القرن الماضي.

واذا اخذنا في الاعتبار ان العمل السياسي في العراق، يتواجه فيه طرفان رئيسان هما:

اولا: الحكومة والعملية السياسية القائمة منذ عام ٢٠٠٣ والولايات المتحدة التي يفترض انها تدعم الحكومات التي قامت في العراق منذ ذلك التاريخ.

ثانياً: المعارضة بأشكالها المختلفة ولاسيما المعارضة للعملية السياسية القائمة.

واذا عرضنا مواقف الطرفين سنجد ان الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان لاتعترف بوجود معارضة يمكن الحوار معها ولاتعترف بوجود مقاومة للاحتلال وهناك خلط بين المقاومة والارهاب اي بين المقاومة والجريمة المنظمة في ظل غياب تعريف دولي متفق عليه للارهاب، وترى ان على من تقبلهم للدخول في العملية السياسية القائمة ان يدخلوا افراداً يؤمنون بالعملية السياسية والدستور القائم والتخلي عن حمل السلاح لاسيما ان هناك اتفاقية امنية وقعتها الحكومة العراقية تضع جدولا زمنياً لخروج قوات الاحتلال.

في الجانب الاخر، فأن المعارضة لاتعترف بالعملية السياسة القائمة والدستور الحالي وترى ان هذه العملية السياسية والدستور القائم، اقيما في ظل الاحتلال وان الدستور يفتح الباب امام تكريس المحاصصة الطائفية وتقسيم العراق وان الدعوة الى الفيدرالية هي دعوة للتقسيم وليس لتكريس وحدة

العراق ارضا وشعبا.

لابد اذا من مشروع وطني يتفق عليه ويحقق قدرا عاليا من الاجماع الوطني لانجاز المصالحة الوطنية اذا اريد للعراق ان يتعافى وينهض وان تكون له سياسة خارجية فاعلة .

وقد تكون التصورات الاتية مفيدة في اطار مشروع وطني للبناء والمصالحة الوطنية [٢٢]:

اولا : بناء مواطنة حقيقية وصالحة في العراق و لابد هنا من العمل على :

أ/–ضمان تطبيق نصوص دستورية تتعلق بالحقوق والحريات ترد في دستور يتفق عليه الشعب والرقابة على حسن تطبيقها لمنع انتهاكها من قبل السلطات.

ب– ضمان المساواة بين العراقيين دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي اوالاجتماعي .

ج– ضمان تمتع المواطن العراقي بحق الجنسية وعدم اسقاطها عنه لاي سبب من الاسباب، اذ ان الجنسية تعبر عن الرابطة القانونية بين الفرد والدولة وهي تجسيد للمواطنة الحقيقية .

د– ضمان ان تكون (المواطنة) مصدرا للحقوق ومناطا للواجبات لافراد المجتمع العراقي دون تمييز ذلك ان الدول والمجتمعات المقسمة دينيا وعرقيا و التي لاتعتمد مبدأ المواطنة وتحتكر السلطة فيها مجموعة معينة ، يمكن ان تسيطر على مقدرات البلاد قاطبة وتحرم الاخرين من المشاركة في

---

[٢٢] **للمزيد انظر وقارن:**

- توصيات مؤتمر (دور منظمات المجتمع المدني لدعم المصالحة الوطنية) ، الذي عقد بدعوة من منظمة المعهد العراقي – مكتب البصرة ، للمدة مابين (١ –٥) تموز ٢٠٠٧ ، اربيل ، العراق . اذ ان اغلب النقاط الواردة هنا تستند الى تلك التوصيات . www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=7603

-توصيات ندوة (احتمالات الحرب الاهلية في العراق: تساؤلات ورؤى متبادلة) التي عقدت بدعوة من المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، للمدة من(١١–١٢) كانون الثاني ٢٠٠٧ ،منشورات المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، الاصدار الثالث،٢٠٠٧،ص ص ١٢٩–١٣٠.

-انظر كذلك:

-رشيد عمارة ياس الزيدي، ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع ٢٠٠٧، ص٣٠.

-مع الاشارة الى ان الباحث أضاف وحذف وأبدى رأيه في هذا الموضع أوذاك في سياق هذه التوصيات وحسب مقتضيات البحث ومساراته مع الاشارة الى مصادر أخرى حسب المواضع التي وردت فيها.

السلطة، الامر الذي قد يفضي الى العنف، فالانفجارات تحدث عندما لا تستطيع الانظمة السياسية ان تنشيء مجتمع مواطنين متساوين في حقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة [٢٣].

هـ- ضمان الدولة ونظامها السياسي فرص النماء الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للعراقيين من دون تمييز.

ثانيا: قيام نظام ديمقراطي تعددي حقيقي يراعي ويصون مبدأ المواطنة الصالحة والاقرار بأن الشعب مصدر السطات .وفي هذا الاطار لابد من :

ا- وضع دستورديمقراطي يحتكم الى شرعيته يؤكد على هوية العراق وانتمائه العربي والاسلامي وحقوق الاقليات الوطنية و يتضمن الاتي:

١) ضمان سيادة حكم القانون وقيام دولة المؤسسات القانونية .
٢) ضمان حرية الفكر والتعبير والرأي والمعتقد وألا يتضمن الدستور مواد متناقضة بشأن هذه القضايا لا كما هو الحال مع الدستور الحالي الذي يضم عددا من المواد المتناقضة [٢٤].
٣) ضمان المشاركة السياسية الواسعة لكل افراد المجتمع العراقي ومكوناته.
٤) ضمان التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء استقلالا تاما وليس شكليا ووضع قوانين رادعة تستند الى الدستور تمنع ايا كان من التدخل في شؤون القضاء [٢٥].
٥) ضمان الرقابات (السياسية والقضائية والادارية) على عمل سلطات الدولة لضمان التزامها بالقواعد الدستورية والقانونية .
٦) قيام مجتمع مدني ورأي عام مستنير.

---

[٢٣] وجيه كوثراني،الحرب الاهلية واشكالية الداخل والخارج، مجلة عالم الفكر،العدد(٤)،المجلد (٣٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت،نيسان،حزيران، ٢٠٠٤،ص ١٢٥.

و للمزيد بشأن قضية المواطنة انظر:

- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، [illegible]، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة(٢٣)، العدد(٢٦٤)، ٢٠٠١ ، ص١١٦.

- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر. الرياض ،١٩٩٦ والتوزيع،ص٣١١.

[٢٤] خضر عباس عطوان، مشروع الدستور العراقي ورهان الديمقراطية ،مجلة اوراق عراقية، العدد(٤)،مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية،بغداد، ٢٠٠٥،ص ص ٤٠-٤٨.

[٢٥] بشأن فصل السلطات انظر:

-بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة،ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص ص ٤٨١-٤٨٤.

٧) تحول الديمقراطية الى قيمة اجتماعية ومعيار اخلاقي[٢٦].

ب- التوزيع العادل للثروات والتي تكون ملكا عاما للشعب العراقي .

ج- تعددية سياسية سليمة تبتعد عن المحاصصة الطائفية والعرقية لضمان عملية سياسية ديمقراطية سليمة قائمة على الحوار وحرية الرأي واحترام الرأي الاخر في ظل ايجاد قانون للاحزاب يضمن التعددية الديمقراطية .

د- اقامة حكومات على وفق أسس الديمقراطية والكفاءة والنزاهة والاخلاص للعراق مع تفعيل الرقابتين السياسية والقضائية عليها .

هـ- الحفاظ على امن وسيادة الدولة داخليا وخارجيا، فالفوضى لا تسمح ببناء الدولة فضلا على انها تفتح الابواب امام التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية[٢٧].

ثالثا: بناء عراق مستقر عبر مواطنة سليمة ولابد هنا من النهوض بما ياتي:

/-اصلاح نظم التربية والتعليم ومناهجها واساليبها واقامة تنشئة اجتماعية وعلمية سليمة تربي الاجيال على روح التسامح والحوار والتعايش السلمي ونبذ العنف والتطرف والارهاب والتعصب الطائفي والعرقي والتمييز.

ب-تأكيد الولاء للوطن وشموليته وتقديمه على الولاءات الدينية والطائفية والعرقية الضيقة مع احترام الخصوصيات القومية والدينية والمذهبية لافراد المجتمع العراقي واحترام الاديان ومعتقداتها وطقوسها وحرية ممارستها

ج- نشر روح التسامح والحوار والتعايش السلمي[٢٨] بين التكوينات الاجتماعية للمجتمع العراقي ونبذ التمييز بينها ومنحها ادوراها الكاملة في المشاركة السياسية على وفق اسس دستورية وقانونية محددة .

د-عدم تسييس الدين واتخاذه غطاء لمطامع دنيوية و التأكيد على ان الدين هو علاقة او رابطة روحية بين البشر وخالقهم (الله-سبحانه وتعالى) ينمي العلاقات الاخوية بين الناس الذين

---

[٢٦] للمزيد بشأن قضية الديمقراطية انظر:

-علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في كتاب:المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠٠٢،ص ص١١-٥٦.س

[٢٧] وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره،ص ص ١٢٦-١٢٨.

[٢٨] انظر:

-غسان العطية،من اجل التسامح والتعايش الوطني، مجلة اوراق عراقية، العدد(٤)،مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية،بغداد،٢٠٠٥،ص ص ١١-١٢.

يخشون الله ويأملون في رحمته مستندين الى مبادئ اخلاقية ودينية سامية ترفض التمييز والغلو والاستعلاء والتطرف والعنف، يجب احترامها من قبل الاخرين لضمان تفاعل حقيقي بين الاديان ومعتنقيها ضمن الوطن الواحد والمجتمع الواحد .

هـ- ضمان مستويات مقبولة للرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع العراقي دون تمييز بما يضمن بناء الانسان لنفسه ومجتمعه وتحقيق الرقي الحضاري والثقافي والاجتماعي للمجتمع والدولة.

رابعاً:تعزيز مبدأ المواطنة في العراق كعامل رئيس في انجاح المصالحة الوطنية ، عبر النهوض بالامور الاتية:

أ - الغاء كل قوانين الاجتثاث واحالة من اجرم بحق الشعب العراقي الى القضاء قبل الاحتلال.

ب- توسيع المشاركة السياسية لتشمل كل الاطراف السياسية الممثلة للتكوينات الاجتماعية والقومية والثقافية والدينية والاقتصادية في العراق.

ج- ضمان حقوق الاقليات السياسية ضمن عملية سياسية على وفق قواعد دستورية وقانونية واضحة ودقيقة ولعل اعتماد مبدأ المواطنة الذي شددنا عليه هو الحل الافضل لقضية المشاركة السياسية للاقليات .

د- قانون انتخابات ونظام دوائر انتخابية فيها ، يضمن التمثيل العادل للجميع ويضمن وصول العناصر الكفوءة والنزيهة والمخلصة لتأخذ مكانها في البرلمان والحكومة بعيدا عن عمليات التزوير والفساد المالي والاداري والتدخلات الخارجية.

هـ- نشر ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي واحترام الرأي والرأي الاخر ودعم مشروع مصالحة وطنية تقوم على المكاشفة والحوار الصريح ورفض الاستبعاد واستخدام العنف والاقصاء من المشاركة في العملية السياسية. ونبذ الخلافات والوصول الى الحدود الدنيا للاتفاق، لضمان الاستقرار السياسي والامني .

و - ضمان تطبيق قواعد دستورية وقانونية تضمن اجراءات تطبيق العدالة والتحقيق والمحاكمة على وفق مادة من دستور يتفق عليه الشعب وقانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات وغيرها من القوانين التي تكفل عدم اعتقال اي كان إلا بأمر قضائي وتضمن اجراءات التحقيق السليمة والافراج عن المتهمين الذين لم تثبت ادانتهم ومحاكمة عادلة لجميع المتهمين والمدانين .

ز - الغاء قرارات الحاكم المدني السابق (بريمر) فيما يتعلق بحل الجيش والداخليه والاجهزة

الامنية والوزارات الاخرى (الاعلام وغيرها) بما يضمن الاستفادة من خبراتها وفق اسس المصلحة الوطنية واستبعاد العناصر التي اساءت للشعب العراقي قبل الاحتلال واثناءه وبعده.

خامسا : وفي اطار وسائل بناء وتعزيز المواطنة الصالحة في العراق لابد من العمل على ما ياتي:

ا- التنشئة الاجتماعية والثقافية القائمة على اساس الولاء للوطن وصهر الولاءات الفرعية والضيقة فيه .

ب-التربية والتعليم السليم للنشئ الجديد بما يتلاءم مع متطلبات العصر والابتعاد عن اشاعة روح التطرف والعنف .

ج- بناء وتأسيس اعلام موضوعي ومحايد يسهم في اشاعة روح التسامح ونبذ العنف والطائفية والعرقية ويلتزم بالثوابت السياسية والاجتماعية والثقافية الوطنية .

د- بناء سليم لمنظمات المجتمع المدني وتفعيل ادوارها ومنحها الحرية الكاملة على وفق اسس وقواعد دستورية وقانونية صحيحة وتشريع القوانين التي تكفل قدرتها على التأثير في تقويم العملية السياسية وتحفيز الرأي العام لكي تصبح اساساً وركيزة قوية لديمقراطية سليمة .

هـ- مسؤولية الدولة عن الشروع بتنمية اقتصادية شاملة ترفع من المستوى المعيشي لافراد المجتمع ومعالجة مشاكل الفقر والجهل والبطالة وتوفير الضمان الاجتماعي لافراد المجتمع مع الخدمات الامنية والصحية والتعليمية والثقافية.

و- مع وجوب استناد الدستور الى الشريعة الاسلامية ولاسيما في مجال الاحوال الشخصية،الا انه في الجانب العملي والذي يشغل الجانب السياسي الحيز الاكبر منه، فمن الضروري الابتعاد عن الشعارات الدينية والتركيز على عناصر الكفاية والخبرة وتحقيق قدر من الفصل بين الدين والدولة في الشؤون السياسية، مع احترام الاديان ومعتنقيها ضمن اطار المجتمع والدولة وعدم السماح باستخدام الدين والطائفية والعرقية في تهديد وحدة العراق وأمنه واستقراره . وهنا لابد ان نشيرالى انه لا ينبغي أن ينظر الى موضوع الدين والدولة بالطريقة نفسها التي نظر بها الى هذا الامر في اوربا وفي الغرب عموما، فالعلمانية هناك كانت تتقاطع مع الكنيسة[٢٩] اما في العراق فليس هناك موقف

[٢٩] كتب الرئيس الاميركي جيفرسون،في عام ١٨٠٢،رسالة الى جماعة من رجال الدين،في احدى كنائس مدينة دانبيوري، اعلن فيها (ان هدف التعديل الاول في الدستور هو انشاء حائط فاصل ما بين الكنيسة والدولة).انظر: يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي – الصهيوني:دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الاميركية،سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٥)،ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٠، ص ٦٥.

معاد للمؤسسة الدينية،ان موضوع العلمانية وإن كان موضوعا إشكاليا [٣٠] الا ان العلمانية هنا ليست ضد الدين اطلاقا فهي في موضوعة فصل الدين عن الدولة تعني منع تسيس الدين في مجتمع متعدد طائفيا،لأنه سيحول الى سلاح طائفي خطير.بل ان الانظمة السياسية في العالم الثالث و مهما كانت درجة تماسكها،تحتاج الى التبرير والى مشروعية المقدس،بحكم ان الحياة السياسية لاتقتصر فقط على احتكار وسائل العنف بحسب ماكس فيبر [٣١]، وإنما على الشرعية وإعادة إنتاجها وتوظيفها بحسب السياقات .

ز – الغاء كل مظاهر المحاصصة الطائفية والعرقية في سلطات الدولة الثلاثة واجهزتها والاعتماد على معايير الكفاية والنزاهة والاخلاص لتولي المناصب السياسية والوظائف العامة وادارة الدولة.

ح– محاربة الفساد بكل انواعه السياسي والاداري والاخلاقي في المجتمع والدولة وتشريع القواعد الدستورية والقوانين التي تكفل معاقبة الفاسدين وضمان استقلال القضاء والاجهزة الرقابية وحمايتها لتقوم بادوارها في هذا المجال لخطورة الفساد في تهديد امن واستقرار كيان المجتمع والدولة في العراق كونه سببا من اسباب الارهاب المتصل بالجريمة المنظمة ، كما ان محاربة الفساد والقضاء عليه يعزز ثقة المواطن بدولته وحكومته ويصون مبدأ المواطنة في العراق.

سادسا: الحد من التأثير الخارجي (الاقليمي والدولي) على الوضع الداخلي في العراق لتحصين وتعزيز مبدأ المواطنة فيه وهذا يتطلب :

أ. اقامة حكومة قويه مستقرة تحظى بالقبول والدعم الشعبي العام على وفق اسس ديمقراطية سلمية سليمة.

ب. تأسيس وبناء قوات وطنية مسلحة تسليحا جيدا يتناسب مع حجم التهديدات التي يواجهها العراق في بيئة اقليمية مضطربة ، وقوى امنية ومخابراتية قويه تضم افراد المجتمع بكل مكوناته بعيدا عن الطائفية واستثمار كل الطاقات البشرية والمادية المتاحة لتحقيق هذا الغرض على اسس

---

[٣٠] عبد الله ولد أباه ،المسألة الدينية–السياسية : بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مجلة التسامح، العدد (١٥)، مؤسسة عُمان للصحافة، مسقط، صيف ٢٠٠٦، ص ص ١١٠–١٢٦.

[٣١] ماكس فيبر(١٨٦٤–١٩٢٠)،يحدد ثلاثة انماط من السلطة الشرعية وعلى النحو الاتي:

١. سلطة تقوم على اساس عقلاني رشيد ، مصدره الاعتقاد والقناعة بقواعد ومعايير موضوعية وتفويض من يقبضون على مقاليد السلطة الحق في اصدار اوامرهم بهدف اتباع هذه القواعد والمحافظة عليها.

٢. السلطة التقليدية، وهي مرتبطة بالاعتقاد بقدسية التقاليد وشرعية مكانة السلطة ومن يمثلها.

٣. السلطة الكارزماتية، وتعني الولاء المطلق لسمة، او لشخص يحتذى به او نظام ابتدعه او دعمه زعيم ما.انظر: –وليد حمارنة، علاقات السيادة المثالية ام مثالية سيادة العلاقات:نحو نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي،العدد(٢٢)،ايلول ،١٩٨١،ص ١٢٣.

تعتمد الكفاءة والنزاهة و الانتماء والولاء و الاخلاص للعراق الواحد و تحصين الحدود وحمايتها من الاختراق الخارجي.

ج. انهاء الاحتلال و تحصين الفرد العراقي وتعزيز ولائه الوطني بما يكفل عدم انخراطه في تنظيمات مسلحة تستهدف الشعب مدعومة من اطراف خارجية (اقليمية ودولية) بالوسائل كافة (التربوية والثقافية والاقتصادية والاعلامية) .

د. تعزيز علاقات العراق الخارجية على الجانبين الاقليمي و الدولي على اساس المصالح المشتركة واحترام السيادة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية وعدم السماح لان يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات والصراعات بين هذه القوى .

هـ. ضمان سيادة حكم القانون وحل المليشيات وحظرها ومكافحة الارهاب .

وهنا نشيرالى الارهاب الذي يندرج في اطار الجريمة المنظمة، وضرورة التطبيق الدقيق للقانون وعدم السماح بتسييسه اي لابد من التمييز بين الارهاب وبين الكفاح ضد الاحتلال. وعدم استهداف المعارضين السياسيين بذريعة مكافحة الارهاب.

توصيات عامة هي :-

1- اعتماد مبدأ المواطنة دستوريا وقانونيا واشاعته ثقافيا ،فالمواطنة تعد مصدرا من مصادر اكتساب الشرعية لنسج وتوطيد الصلات الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة [٣٢].

٢ – صياغة مشروع المصالحة الوطنية بمنهج ولغة قانونية يضمن مشاركة فاعلة لممثلين عن النخب الثقافية والاجتماعية ومؤسسات حقيقية للمجتمع المدني، ومن ضمنها ممثلون لنقابات المحامين والصحفيين واساتذة الجامعات في هيئة المصالحة وعدم قصر الامر على عقد مؤتمرات لاتستقطب الجميع ولا يؤخذ بتوصياتها وما الى ذلك.

٣-تأسيس جهاز رقابة لمتابعة عمل لجنة المصالحة، وحبذا ان يكون من بين من يضمهم ممثلين فاعلين عن الاعلام الوطني الحر النزيه المحايد.

٤ – توسيع نطاق المصالحة الوطنية لتشارك فيها جميع القوى السياسية حتى وان لم تكن فاعلة او مشاركة في الحكومة.

٥– الاتفاق على مشروع وطني لانهاء الاحتلال وحل المليشيات ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير القانونية. وحصره بيد السلطة التنفيذية وتفعيل قانون الحد من الاسلحة .

---

[٣٢] انظر: رضوان السيد،المواطنة والقومية والتعددية الثقافية في الفكر العربي المعاصر، مجلة التسامح، العدد (١٥)، مؤسسة عُمان للصحافة، مسقط، صيف ٢٠٠٦،ص ص ٥٧-٨٠.

٦- تنقيه الاجهزة الامنية والجيش من العناصر التي لا ولاء لها للعراق الواحد والتي لاتتمتع بمهنية وحرفية عالية.

٧- الابتعاد عن سياسة الاجتثاث والعمل بدلا من ذلك على الاحتكام الى القضاء .

٨- سن قانون لتنظيم الخدمة الالزامية فهو كفيل بإبعاد القوات المسلحة عن المحاصصة الطائفية ليعود الجيش كما كان صورة مصغرة للمجتمع العراقي المتالف و المتماسك ويحس الشعب بأن هذا جيشه الوطني فجنوده ابناء الشعب كله.

ان من شأن هذه التصورات في تقديرنا ان تقربنا من وضع اطار لمشروع وطني ديمقراطي لانهاء الاحتلال وبناء وحدة وطنية تكون مدخلا لاعادة بناء الدولة الوطنية العراقية على اسس سليمة اساسها الولاء للعراق وشعبه والايمان بوحدته ومستقبله وانتمائه العربي والاسلامي ،الامر الذي يعيد للعراق مكانته اللائقة والتي تتناسب مع تاريخه الحضاري وامكاناته على الاصعدة كافة وحينها لن يكون صعبا الحديث عن امكانية قيام سياسة خارجية عراقية فاعلة.

الخاتمة:

ان المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة،بهذه المعاني، تطرح نفسها بقوة كحل للمشكلة العراقية، في ظل تحديات كبيرة يواجهها العراق بوجود اكثر من اربعة ملايين عراقي خرجوا من العراق اذ واجهوا ظروفا قاسية بعد الاحتلال بكل مايشكله ذلك من تحديات لاسيما وان اكثر من نصفهم يعيش في دول الجوار واذا اضفنا الى ذلك احجام الدول العربية او ترددها عن اقامة علاقات دبلوماسية مع العراق فهي لاتريد اقامة علاقة مع دولة تعرضت الى الاحتلال وتم تغيير نظامها السياسي نتيجة غزو اجنبي ومن ثم فان العلاقة مع النظام السياسي الذي قام بعد الاحتلال ينظر اليها على ان معناها الاقرار بأن ماقامت به الولايات المتحدة يمكن ان يكون مقبولا من قبل دول الجوار والدول الاخرى لاسيما وان الحكومات المتتالية التي حكمت العراق بعد ٢٠٠٣ كانت ذات صبغة طائفية وقومية لا تلتقي مذهبيا وايديولوجيا وقوميا مع النظم العربية الحاكمة في الاغلب، وهذا ما جعلها تحذر وتخشى من تلك التوجهات ،لهذا فإن الدول العربية كانت تنظر الى هذا الامر على انه سيشجع الولايات المتحدة على تكرار ماقامت به مما يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في المنطقة وتهديدا لانظمتها السياسية هذا من جانب لكن الولايات المتحدة الاميركية وهي اللاعب الرئيس في المنطقة وإن قدمت من وراء الاطلسي، من جانب اخر ولمصالح ستراتيجية اوسع كانت موافقة ضمنا على هذا الوضع الذي يبقي العراق ضعيفا اذ ان المطلوب اميركيا امن (اسرائيل) وابقاء الواقع العربي ضعيفا ومفككا لكن الامور التي حدثت لاحقا ولاسيما الاحداث التي اجتاحت

العراق بعد (٢٠٠٦)، ودخول الطرف الاقليمي الاقوى في المنطقة (ايران) في الساحة العراقية على نحو اوسع واحساس الولايات المتحدة الاميركية بحجم التغلغل الايراني على الساحة العراقية، دفعها الى الاقرار باهمية الدور العربي في القضية العراقية لكي تقلل من حجم التغلغل الايراني، لكن الدور العربي، لا يزال ضعيفا إن لم يكن غائبا.

بهذه المعاني، فان الخارجية العراقية، في ظل اوضاع كهذه، تتحرك في بيئة غير مواتيه، الامر الذي يطرح موضوع المصالحة الوطنية بقوة لايجاد اجماع عراقي ينبثق عنه تمثيل واسع للمجموعة الوطنية (الشعب) يعطي قوة للعراق و ينهي الاحتلال ويحقق السيادة والاستقلال للعراق الذي سيستعيد قوته ومن ثم فان السياسة الخارجية العراقية ستكون فاعلة ومؤثرة معتمدة على قوة الدولة ومكانتها العربية والدولية فالسياسة الخارجية كما يقال في الدبلوماسية لا يصنعها ذوو الياقات البيض وانما قوة الدولة على الارض.